

ملحق (١٦)

مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الوزراء

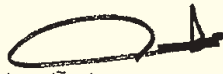
الرقم: ن ر أ / ٤٨ / ٢٠٢٢
التاريخ: ٨ فبراير ٢٠٢٢ م

الموقر
معالي علي بن صالح الصالح
رئيس اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير
اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى آخر الخطوات التي اتخذتها حكومة مملكة البحرين بشأن تنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، يسرني أن أرفق لكم نسخة من الخطوات المتخذة من قبل جهاز الأمن الوطني تنفيذاً للتوصيات ١٧١٨ و ١٧٢٢ الفقرتين (أ) و(ج).

وتفضلوا بقبول خالص تحياتي وتقديري،،،


محمد بن مبارك آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء

Kingdom of Bahrain
Deputy Prime Minister

Translation of letter no: N.R.A 048/2/12
Date: 08/02/12

With reference to the latest steps taken by the Government of Bahrain to implement the recommendations of the report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry, I am pleased to enclose a copy of the measures taken by the National Security Agency in implementing recommendations 1718 and 1722 (a) and (c).

التوصيات الصادرة من اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق المتعلقة بجهاز الأمن الوطني والإجراءات التي تمت بشأنها

أولاً: ورد بتوصيات اللجنة بالبند ١٧١٨ :

تعديل المرسوم الخاص بتأسيس جهاز الأمن الوطني لإبقائه جهازاً معنياً بجمع المعلومات الاستخباراتية دون إنفاذ القانون أو التوقيف، ويتعين أن يكون لجهاز الأمن الوطني مكتب مفتش عام مستقل يقوم بنفس مهام مكتب الشكاوى المبين أعلاه بوزارة الداخلية.

الإجراء:

١. صدر عن جلالة ملك البلاد المفدى المرسوم الملكي رقم ١١٥ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن إنشاء جهاز الأمن الوطني، والذي تضمن حصر اختصاصات جهاز الأمن الوطني على جمع المعلومات في جرائم التجسس والتخابر والإرهاب، وإذا ما رأى الجهاز اتخاذ إجراءات القبض والتوقيف في تلك الجرائم يتم إحالة الأمر لوزارة الداخلية لاتخاذ ما يلزم.
٢. بناء على التعديلات التي تضمنها المرسوم رقم ١١٥ لسنة ٢٠١١ المبين أعلاه بإسناد مهام القبض والتوقيف لوزارة الداخلية، فقد تم تسليم جميع الموقوفين على ذمة القضايا الخاصة بالجهاز إلى وزارة الداخلية، وعددهم أربعة موقوفين.
٣. صدر عن صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٩١) لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٠ بإعادة تنظيم جهاز الأمن الوطني، وقد تضمنت تلك التعديلات الآتي:
 - استحداث منصب المفتش العام ومنحه ذات الاختصاصات والصلاحيات الخاصة بالمفتش العام بوزارة الداخلية وتتبعه ثلاث إدارات هي (إدارة الشكاوى وحقوق الإنسان، وإدارة الانضباط والأمن الوقائي، إدارة المتابعة وتقييم الأداء).
 - إلغاء القسم الخاص بالتوقيف.
 - يشار إلى قيام الجهاز بتخصيص خط تليفون خاص برقم (٨٠٠٠٨٩٩٩) لتلقى الشكاوى بصفة عامة، وجارى اتخاذ إجراءات النشر عنه ليكون معلوماً لكافة المواطنين.

ثانياً: ورد بتوصيات اللجنة بالفقرة (أ) من البند ١٧٢٢ :
التحقيق في جميع دعاوى التعذيب وسوء المعاملة المشابهة من قبل هيئة مستقلة ومحايدة.

الإجراء:

تم إرسال القضايا المتعلقة بإدعاءات التعذيب وسوء المعاملة ضد منسوبي الجهاز (عدد أربع قضايا) إلى النيابة العامة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢ لاتخاذ اللازم قانوناً.

ثالثاً: ورد بتوصيات اللجنة بالفقرة (ج) من البند ١٧٢٢ :

تنفيذ برنامج موسع للتدريب على قواعد النظام العام وذلك للعاملين بقوات الأمن العام وجهاز الأمن الوطني وقوة دفاع البحرين ، وفقاً لأفضل الممارسات الصادرة عن الأمم المتحدة ومن أجل ضمان الالتزام المستقبلي بمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والمبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. تدريب قوات الأمن على الحقوق الأساسية للإنسان أثناء التوقيف وسماع الأقوال وعلى وجه الخصوص ضرورة رفض المشاركة في أي إجراءات قد يشوبها تعذيب أو أي شكل من أشكال سوء المعاملة الأخرى المحظورة.

الإجراء:

- جاري تنفيذ برامج تدريبية لتأهيل وتدريب أعضاء الجهاز على تطبيق كافة المعايير الدولية خاصة اتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتشريعات البحرينية وذلك لترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان.
- تم مخاطبة الممثل المقيم للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالبحرين لتقديم مرئياته وخبراته في مجال حقوق الإنسان وإمداد الجهاز بالبرامج التدريبية في هذا المجال وبرز القائمين عليها لتكون ضمن الأطر الأساسية المكونة لعمليات التدريب التي يقوم الجهاز على إعدادها حالياً (مرفق صورة ضوئية من الخطاب).
- على الرغم من إلغاء اختصاصات الجهاز فيما يتعلق بالقبض والتوقيف فإنه يجري تنفيذ التدريب على البرامج المتعلقة بنشر القواعد الأساسية لمدونة سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، وذلك لترسيخ تلك القواعد في مفهوم منتسبي الجهاز.

- مرفق البرامج التدريبية الداخلية النصف سنوية التي ستعقد بالجهاز، وجرى الإعداد لبرامج أخرى يقوم عليها خبراء من خارج الجهاز، وذلك بالتنسيق مع عدد من الجهات أبرزها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالبحرين.

علما أن الجهاز يقوم حاليا بعملية مراجعة شاملة لكافة الإجراءات وآليات العمل وذلك بهدف دراستها وتقويمها، ووضع الخطط الكفيلة لتلافي أي سلبيات، ووضع الأطر اللازمة للارتقاء بالأداء إلى أعلى مستويات الجودة وفق خطط مدروسة، وعلى جانب آخر فإن الجهاز بصدد القيام بعملية هيكلية جديدة على مراحل بهدف ضخ دماء جديدة في عدد من المستويات القيادية والوسطى لتتماشى مع طبيعة المرحلة واستراتيجيات الجهاز التي تتبنى الارتقاء بمستوى الأداء وفقا لاختصاصات الجهاز.

KINGDOM OF BAHRAIN
NATIONAL SECURITY AGENCY
TRAINING INSTITUTE



مملكة البحرين
جهاز الأمن الوطني
معهد التدريب

بشان : البرامج والدورات التدريبية الداخلية المقرر عقدها بجهاز الأمن الوطني

أولا : برامج حقوق الإنسان :

- ١- دورة حقوق الإنسان التأسيسية .
- ٢- دورة الحقوق الأساسية للإنسان .
- ٣- دورة حقوق الإنسان المتقدمة والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .

ثانيا : برنامج مدونة سلوك الموظفين :

- ١- دورة التعريف بمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون .

ثالثا : برنامج حالات رفض المشاركة في أي إجراءات قد يشوبها التعذيب أو أي شكل من أشكال سوء المعاملة الأخرى المحضورة :

- ١- الدورة المتخصصة في حالات رفض المشاركة في أي إجراءات قد يشوبها تعذيب أو أي شكل من أشكال سوء المعاملة الأخرى المحضورة .

رابعا : برنامج قواعد النظام العام والتعامل مع الجمهور :

- ١- دورة قواعد النظام العام والتعامل مع الجمهور .

خامسا : برنامج دورة المبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين في إنفاذ القوانين :

- ١- دورة المبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين في إنفاذ القوانين .

جاري الإعداد لبرامج أخرى يقوم عليها خبراء من خارج الجهاز ، وذلك بالتنسيق مع عدد من الجهات أبرزها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالبحرين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Kingdom of Bahrain
Head of National Security Agency



مملكة البحرين
رئيس جهاز الأمن الوطني

Dear Sir/ Mr. Peter Grohmann
UN Resident Coordinator and UNDP Resident Representative

In light of Kingdom of Bahrain's policy aiming to upgrade the Human Rights system, and activating in all the agencies of the Kingdom according to the highest international standards.

Based on the NSA's firm belief in the importance of spreading and reinforcing the culture of human Rights, to establish it's concepts from a theoretical and operational aspect for its members. Also, the strategy of the NSA aims to reach the highest level of quality according to international standards through carrying out training programs in this field; this comes in the framework of carrying out the recommendations of Bahrain Independent Commission for Inquiry (BICI).

Therefore, the NSA hopes that the UNDP presents its ideas and expertise in the area of Human Rights, and providing the NSA with Training programs in this field and the most prominent figures on the matter, so it can be within the framework of the constituent training programs, which the NSA is currently preparing for.

The NSA takes this opportunity to express its desire of opening prospects of cooperation with your Excellency, in line with upgrading the Human Rights systems according to the Highest International standards.

Please accept my highest assurances,

Major General/ Adel Khalifa Al-Fadhel
Head of the NSA